مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن الدولي
اسم الكاتب: م.د. علي جاسم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7266
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 11:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الامن الدولي

م. د. علي جاسم محمد (*)
Dr.alitop8085@gmail.com

الملخص

لقد مثلت قضية الدولة الفاشلة واحدة من اهم القضايا المطروحة خلال العقود الأخيرة فيما يتعلق بالأمن الدولي فهذه الدول لها تبعات وتأثيرات على مختلف اصعدة العلاقات الدولية حيث ان واحدة من هذه التبعات على المستوى الدولي تتعلق بالأمن الدولي وكيف تؤثر الدولة الفاشلة على الامن الدولي والإقليمي وقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تستغل مفهوم الدولة الفاشلة لمصالحها الخاصة وتدخلاتها في الشؤون الدولية بما تقتضي المصلحة الخاصة في ذلك.

دخل مفهوم الدولة الفاشلة خلال العقود الأخيرة في السياسة الخارجية الامريكية ليكون اهم أدوات الاستراتيجية الامريكية تجاه الدول ذات الميول البعيد عنها.

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

study in the indicators of a failed state and their impact on international security

dr. Ali Jasim Mohammed

Abstract:

The issue of the failed state has been one of the most important issues in the last decades and decades in terms of international security. These countries have implications and impacts on various levels of international relations. One of these consequences at the international level in those related to international security and how the failed state affects international security The United States of America has been able to exploit the concept of a failed state for its own interests and interference in international affairs,

The concept of a failed state in recent decades has entered US foreign policy as the most important tool of the US strategy toward slave-prone countries.

المقدمة:

لقد عرفت الدولة منذ تأسيسها مأمناً وملجأً لحياة الانسان وأنها كيان لحماية الامن البشري حيث يعرفها عالم الاجتماع الانكليزي (هوبز) بأنها :– مجلس اعلى يعمل على استعمال القوة لتأمين السلام للمجتمع المدني وكذلك يركز أصحاب النظرية الواقعية على كيان الدولة ويجعلها في أساس وصل اهتماماتهم ويؤكدون ان انعدام الامن يعني وجود خطر يهدد بقاء الدول كما ان الامن الفردي يكون ضمن هذا الإطار لذا فأن الامن الفردي مرتبط بأمن الدول ارتباطاً وثيقاً وكلما ازدادت القدرات الأمنية والاستقرار لدى الدول يصبح الافراد اكثر امناً واستقراراً الا ان هناك بعض المخاطر تهدد الامن والسلم الدولي ومن اهم هذا المخاطر هي فشل بعض الدول في سيطرتها على كامل حدودها وضعف مؤسساتها وتفكك مجتمعاتها قد تكون بصورة دائميه او مؤقتة مما يسبب خطراً اقليمياً او دولياً يستدعي التدخل من المنظمات الدولية لدعم هذه الدول وإزالة الخطر بصورة سلمية عقلانية لا تستغل من قبل بعض الدول المهيمنة او العظمى لتحقيق مصالحها مستغلةً هذه الأسباب لتدخل الشؤون الداخلية وزعزعة امنها وهذه ما سوف نوضحه في بحثنا الموسوم

(دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الامن الدولي) والتي قسم الى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الدولة الفاشلة بعد التطرق بشكل موجز على مفهوم الدولة وبعد ذلك مفهوم الامن الدولي والرابط بينهما. اما المبحث الثاني: – مؤشرات الدولة الفاشلة والتي تكون أسباب تؤدي بالنتيجة الى فشل الدولة في مهامها امام شعبها مؤشرات اقتصادية واجتماعية وامنية وعسكرية وغيرها. اما المبحث الثالث:– فكان بعنوان توظيف مصطلح الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الامريكية وكيف استغلت الولايات المتحدة الامريكية هذا المصطلح وهذا الضعف لدى بعض الدول لتبرر اعمالها من احتلال وعقوبات اقتصادية وغيرها.

المبحث الأول: مفهوم الدولة الفاشلة والامن الدولي

اولاً الدولة:

الدولة: صورة من صور الجماعات السياسية التي لم توجد وجوداً عفوياً وانما جاء وجودها كظاهرة إنتاجية متطورة نتيجة تواكب إرادات مختلفة الطبائع ومتباينة الاثار فهي وان كانت جهازاً متكاملاً او شخصية واحدة الا انها لا تصهر أعضائها صهراً كاملاً كما يتعامل الجهاز او الجسم البيولوجي مع خلاياه لان الدولة في كل الازمة والامكنة تتكون من عناصر حية واعية وأجهزة أوجدها الانسان لتلبي حاجاته بوسائل مختلفة[1].

رغم كل التحولات التي طرأت على المجتمع الدولي ببروز أطراف دولية أخرى كلاعب دولي من غير الدول فأن الدولة لاتزال تمثل الطرف الرئيسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه فلا يمكننا ان نتخيل مجتمع دولي بدون وجود الدولة فأن المجتمع الدولي متكون من مجموعة من الدول[2].

ثانياً الامن الدولي:

يعتـبر الامـن مـن الناحيـة الفرديـة حاجـة مـن حاجـات البشـر الـتي يصـعب العـيش بـدونها وذلـك لارتبـاط كثـير مـن الأمـور المعاشـية للإنسـان بـه فحصـوله علـى الطعـام والشـراب مـن اجـل العـيش لا يـتم بـدون الامـن وحركتـه اليوميـة نحـو العمـل والبنـاء لا يمكـن ان تـتم بـدون تـوفر الامـن[3]. وتوسـع الامـن أكثـر فـأكثر عنـدما وجـدت الدولـة وانتقلـت مهمـة امـن الافـراد والجماعـات الـتي تعـيش سـواء الى الدولـة وظهـر هنالـك مفهـوم الامـن الجمـاعي بـدلاً مـن الامـن الفـردي فأنشـأت أجهـزة الجـيش وأجهـزة الامـن الـتي كـان جـل واجبهـا هـو تـوفير الحمايـة، والسـلام في ربـوع الدولـة وحمايـة المـواطنين وتأمـين ممتلكـاتهم واعراضـهم وبتقـدم المجتمعـات وتطـور نظـم الحيـاة أصـبح أمـن الدولـة والأمـة هـو أسـاس امـن الافـراد، هـذا وقـد بـرز مفهـوم الامـن الـوطني بعـد الظـروف السياسـية والأمنيـة الـتي عانـت مـن خلالهـا الـدول في أوروبا خاصـة نتيجـة الظـروف السياسـية والامـن والاسـتقرار فجـاء مـلاذ الدولـة القوميـة الـذي أدى الى سـعي كـل دولـة الى البحـث عـن امنهـا الخـاص بهـا لحمايـة شـعبها ومواردهـا الاقتصـادية وحـدودها الجغرافيـة وكانـت الـدول في اطـار سـعيها للحفـاظ علـى امنهـا الـوطني ترغـب في المزيـد مـن السـيطرة والهيمنـة والاسـتيلاء والاعتـداء علـى غيرهـا مـن الـدول والقوميـات بحجـة تهديـد امنهـا ممـا خلـق شـعوراً بعـدم الامـن لـدى الـدول[1]، والـذي أدى بالنتيجـة الى ظهـور مصـطلح الامـن الإقليمـي ليعـبر عـن سياسـة تنتجهـا مجموعـة مـن الـدول تنتمـي الى إقلـيم واحـد وتسـعى للتنسـيق الكامـل لكافـة قـدراتها وقواهـا لتحقيـق اسـتقرار الأمـني في محـيط الإقلـيم بمـا يـردع التـدخلات الأجنبيـة مـن خـارج الإقلـيم والدول المجاورة والمهددة له[2].

ان تـلازم هـذه الاحـداث مـع ظهـور مفهـوم العولمـة وانفتـاح العـالم وإزالـة العوائـق مـن امـام حركـة البضـائع والأمـوال والانخفـاض وانسـياب الحركـة في السـوق العالميـة وهيمنـة الرأسماليـة العالميـة وزيادة الاعتمـاد المتبـادل بـين أطـراف القريـة الكونيـة الواحـدة أدى الى بـروز مفـاهيم جديـدة كمفهـوم الامـن العـالمي او الامـن الـدولي فـزيادة

الـرابط والاعتمـاد والمتبـادل بـين المجتمعـات ولـدت انواعـاً جديـدة مـن التهديـدات الأمنيـة والاجتماعيـة ممـا جعلـت الامـن ينتقـل مـن مرحلـة الامـن الفـردي الخـاص بقطـر او إقليـم معـين الى جعلـه مسـؤولية دوليـة مشـتركة بـين المجتمعـات كافـة فأصـبح هنـاك مـا يسـمى (عولمـة الامـن) لان القـرارات الي تتخـذ أو الاحـداث الـتي تقـع في أي مكـان في العـالم أصـبحت تـؤثر في الامـن الـوطني للـدول كافـة وتـؤثر علـى الامـن الـدولي لـذلك فـأن فشـل نظـام في حمايـة امـن دولتـه تـؤثر بصـورة مباشـرة علـى الامـن الـدولي[1]. وهـذا ما سوف نبحثه هنا.

ثالثاً: الدولة والامن الدولي

تعتبر الدولـة بنيـة وقاعـدة أساسـية للعلاقـات الدوليـة كما ان الامـن الـدولي هـو ان الأمن يكون تابعاً للدول وبشكل يمكن بإرجاع هذا الرأي الى رؤية الدولية (الهابزية) التي تضع الدولـة في أسـاس وصـلب اهتماماتهـا ان الواقعيـون باعتبـارهم رواد الدراسـات الأمنيـة فهـم في الحقيقة يعرضون بذلك صورة لمركزية الدولة في العالم ويعتبرون الدولة اساساً للعلاقات الدولية وهذه النظرية ترى ان الدولة فرضاً لازماً حيث انها لم تذكر شيئاً عن إمكانية تفكك الدولة سيما في الساحة الدولية، لذا فالدولة تمثل اعلى تشكيل سياسي منظم ولا يوجد ما هو اكبر من ذلك ان الدول تتعامل بعقلانية وهي تعمل من اجل مصالحها فقط وعليه ومن الناحية العقلية فالأخرون يتفهمون هذا الامر يتم تحليل الشؤون الدولية حسب الافتراضيات أعلاه التي تكون الدول فيها لاعب منفرد او متحد عبر تشكيل تحالف بحيث تستطيع ان تصبح عامل تهديد وينظر الى فعل الدول وردة فعلها على انها لا تعمل وفق السياسات المعلنة لها او الاعتبارات الأخلاقية بل في طلب المصلحة وحماية وزيادة قوتها[2].

ان الـدول تتنـافس في مجـال يعتروهـا انعـدام الامـن والاسـتقرار وعليـه فـأن الـدول وبهـدف حمايـة امنهـا تعمـل علـى زيادة قـدراتها في مجـال مبـني علـى الخفـايا والاسـرار الأمنيـة. ان نظريـة الخفـايا والاسـرار الأمنيـة الـتي تقـع في جـو مشـحون

بالفوضــى يكــون الاقــتراح فيهــا علــى إيجــاد علاقــات ناجحــة مــع الاخــرين صــعب التحقيق، لان الحماية تكون غالباً خاضعة لضغط وتهديد الاخرين[1].

وفقاً لهذه الرؤية فأن الدولة كانت هي المدافع الحقيقي عن الانسان وفرضية ضعف الدولة أو انهيارها أمر من شأنه ان يهدد امن المواطن على الرغم من ان النظريات الحديثة (ما بعد البنيوية) مثلاً أو (الليبرالية) بصدد نقد اصل الدولة الا ان بعضاً من النظريات غير (الواقعية) كالبنائية تتقبل مسألة ان الدولة هي اللاعب الاهم على الساحة الدولية وعدم وجودها يعني مستقبلاً غامض ومحفوف بالمخاطر (فالليبرالية الحديثة) على الرغم من اهتمامها بالمؤسسات في المجتمع الا ان اهتمامها الأكبر منصب على الدولة لذلك وعليه فإنه في عصرنا تحولت مسألة بناء الدولة الى عنصر أساسي ومهم من الامن الدولي والتأكيد على ضرورة وجود الدولة ومؤسساتها يظهر نقطة التقاء في الأصعدة كافة كالأمن الدولي والتنمية، ولذا بالرغم من ان النظريات تؤكد على استقرار المال العالمي وانهاء الحروب الاهلية الجديدة الا انها تولي اهتماماً بالغ للأساليب الحديثة للأمن مثل الامن البيئي وغيره[2].

بعد توضيح هذه المفاهيم (الدولة – والامن الدولي، العلاقة بين الدولة والامن الدولي) نبين مفهوم الدولة الفاشلة وكيفية ولادة الدولة الفاشلة وأهم الأسباب والخصائص التي تؤدي إلى فشل الدولة في أداء مهامها ومؤشرات الدولة الفاشلة وكيف وصل العراق إلى مستويات الدولة التي تعتبر فاشلة في المقاييس الدولية.

رابعاً: الدولة الفاشلة

ان مصطلح الدولة الفاشلة تصدر الادبيات السياسية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ولاسيما بعد اطلاقه من قبل الإدارة الامريكية في عهد الرئيس الاسبق (بيل كلينتون) لوصف بعض الدول التي تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسة، لا سيما الأمنية والتي باتت تهدد الامن الدولي وذلك مسؤولية الدول عن توفير السلع السياسية (**Political Coods**) لمواطنيها والي يعني ان منظومة من القوانين التي تنظم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بنى تحتية

كفـؤة، نظـام مؤسسـاتي اقتصـادي ناجـح يسـتطيع المواطنـون مـن خلالـه ان يسـعوا إلى تحقيـق أهـدافهم ومشـاريعهم وتأتي ضـرورة تـوفير الامـن في قيمـة هـرم تراتيبـه السـلع السياسية كي يتمكن توفير والتمتع بالسلع الاخرى[1].

ويشـير باحثـين الى دراسـتين لعبتـا دوراً اساسـياً في تشـكيل مفهـوم الدولـة الفاشـلة الدراسـة الأولى حـين عرفهـا:(**Gerald B.Helman, and steven R. Ratner**) عـن الدولـة الفاشـلة في مجلـة السياسـة الخارجيـة الامريكيـة عـام **1993** امـا الدراسـة الثانيـة فهـي (**I.William Zartman**) عـن الدولـة المنهـارة عـام **1995**[2]، وفيمـا بعـد اسـتخدام المفكـر الأمريكـي (نعـوم تشومسـكي) مصـطلح الدولـة الفاشـلة عنـواناً لكتابـه وكـان يريـد مـن هـذا المصـطلح نقـد الدولـة الامريكيـة علـى اعتبـار انهـا الدولـة غـير القـادرة او الراغبـة في حمايـة مواطنيهـا مـن العنـف وربما من الدمار نفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان ام دولياً [3].

ان الدولـة ذات السـيادة هـي اللاعـب الأسـاس في النظـام الـدولي يتوقـع منهـا ان تـؤدي بعـض الوظـائف المحـددة وفـق نمـوذج الدولـة (الفيـبري)؟ لضـمان امـن مواطنيهـا ورفـاهيتهم والـدول الـتي تعجـز عـن القيـام بتلـك الوظـائف يرمـز ولهـا بتعـابير عـده بمـا في ذلـك الضـعيفة الهشـة، المنهـارة ...الخ وتختـزل هـذه المفـاهيم في العمـوم بعـدم قـدرة الدولة الوفاء بالالتزاماتها في توفير الحاجات الأساسية الغالية شعوبها[1].

لـذلك تعـرف الدولـة الفاشـلة علـى انهـا الدولـة الـتي تفقـد السـيطرة علـى وسـائل العنـف الخـارج عـن الإطـار القـانوني وعـدم السـيطرة علـى أراضـيها وعـاجزة عـن تحقيـق السـلام والاسـتقرار لشـعبها وانعـدام المسـاواة الاقتصـادية والمنافسـة العنيفـة علـى المـوارد[2]، وهنـاك تعريـف اخـر يقـول ان الدولـة الفاشـلة هـي الدولـة الـتي تكـون غـير قـادرة تمامـاً علـى المحافظـة علـى نفسـها بوصـفها دولـة بسـبب المشـاكل الداخليـة الـتي تهدد تماسكها والتي تفرض تحديات داخلية مسيطرة على النظام السياسي[3].

ومــن خــلال هــذه التعــاريف وغيرهــا تتضــح خصــائص الدولــة الفاشــلة الــتي تتصــف بهــا ومــن أهمهــا ارتفــاع في معــدلات العنــف الاجرامــي والسياســي فقــدان الســيطرة علــى الحــدود، ارتفــاع العدائيــة بــين المكــونات العرفيــة والدينيــة والطائفيــة والشــفافية، الحــرب الاهليــة، الإرهــاب، ضــعف المؤسســات، صــعف البــنى التحتيــة او عــدم وملاءمتهــا، مســتويات عاليــة مــن الفســاد الإداري والسياســي، نظــام صــحي منهــار، ارتفــاع نسـبة وفيــات الأطفــال وانخفــاض متوسـط عمــر الفــرد انخفــاض مسـتويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد وتزايد نسبة التضخم الاقتصادي ... الخ[4].

لــذلك فــأن الدولــة ومــن اجــل تــوفير قيمهــا الأساســية لمواطنيهــا مثــل الامــن والتعلــيم والخــدمات الصــحية والفــرص الاقتصــادية حمايــة البيئــة وخلــق إطــار قــانوني لإرســاء الامــن والاســتقرار وتشــكيل جهــاز قضــائي لتطبيــق ذلــك وتــوفير البــنى التحتيــة الأساسية مثـل الطـرق والمواصـلات الـتي لا بـد مـن وجودهـا يجـب ان تكـون قـادرة علـى تـوفير كـل مـا تقـدم. الا ان الـدول الفاشـلة تتهـرب مـن القيـام بهـذه المسـؤوليات حيـث ان هـذه الـدول تفقـد قـدرتها يومـاً بعـد يـوم علـى تأمـين القـيم الأساسـية هـذا لصـالح امـراء الحــرب والزعمــاء السياســيين المحليــين أي ان الدولــة الفاشــلة لا يمكنهــا او لا ترغــب في الإيفــاء بالتزاماتهــا السياســية اتجــاه مواطنيهــا وغــير قــادرة علــى إرســاء الامــن والاســتقرار الــذي يعــد مــن اهــم الالتزامــات السياســية علــى أراضــيها كافــة فــأن هــذه الــدول يكــون فشــلها امــر حتمــي وطبيعــي وذلــك وارد حــتى تمكــن المتمــردين والمجموعــات الطامعــة للســلطة مــن الســيطرة علــى المنــاطق الخاضــعة للدولــة[1] هــذا مــن ناحيــة ومــن ناحيــة أخــرى فمــن الناحيــة الاقتصــادية كــذلك تكــون فاشــلة حيــث يعتبرهــا (البنــك الــدولي) دولاً ذات دخــل ضــعيف جــداً وكــذلك بــرنامج للأمــم المتحــدة للتنميــة يعتــبر هــذه الــدول بحاجــة للمزيــد مــن الــدعم والاهتمــام اذ ان دخــل هــذه الــدول ضــعيف جــداً كمــا ان الإصــلاح في مؤسســاتها لا يعــد شــيئاً كــذلك التنميــة تعتــبر معدومــة الى حــد كبــير ونظراً لكل من هذه المعايير فإن عدد الدول الفاشلة وامثلتها مختلف في العالم[2].

توجـد عـدد مـن الآراء والأفكـار حـول دراسـة الـدول الفاشـلة الـتي يعتـبر البعض منهـا خاضـعة لثلاثـة عنـاوين وهـي علـم الاجتمـاع السياسـي والقـانون، والتنميـة. فمـن ناحيـة علـم الاجتمـاع فـإن أغلـب المكـونات تكـون متعلقـة بالبحـوث المجتمعـة مثـل الفقـر... الخ. أذ تحظـى بالأهميـة والتركيـز وفي المجـال السياسـي والقـانوني يـتم التركيـز علـى بحـث السـلطة والشـرعية ومـا يرفقهـا. بينمـا تكـون البحـوث المتعلقـة بالتنميـة في اغلبهـا بحـوثاً عـابرة وعلـى علاقـة بالمواصـفات المرتبطـة بمجـالات التنميـة في الـدول الفاشـلة. وكمـا مبـين في الجـدول ادناه الـذي يبـين فيـه المفكـر (باتريـك) العناصـر والمكونات المؤثرة في الدول الفاشلة[1].

جدول رقم (1)

العناصر والمكونات المؤثرة في فشل الدولة عند المفكر (باتريك)

ت	الامني	الرفاه الاجتماعي	الاقتصادي	السياسي
1	احتدام المعارك	معدل وفيات الأطفال	دخل الفرد الوطني	فاعلية الدولة
2	الاستقرار السياسي – وانعدام العنف	معدل لحصول على الشهادة لا بنزاهة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	سيادة القانون
3	تنامي الانقلاب العسكري	سوء التغذية	عدم المساوات بالدخل	مراقبة الفساد
4	الانتهاك الفاضح لحقوق الانسان	الحصول على المياه والصحة	معدل التضخم	المسائلة
5	الامراض المتأثرة بالنزاعات	الامل بالحياة	الجودة التنظيمية للقوانين	الحرية

اعتمد الباحث علي المصدر مهران كامروا، مصدر سبق ذكره ص4 في عمل الجدول رقم (1)

المبحث الثاني:

المطلب الاول: معالم وأسباب فشل الدولة

يمكــن تحديــد المعــالم وفقــاً لمســتويين: معــالم الفشــل علــى المســتوى الــداخلي ومعالم الفشل على المستوى الخارجي وذلك كما يلي:

أولاً: معالم الفشل الداخلية: –

ترتكــز أهمهــا في غيــاب دور الدولــة وتطبيــق القــانون او عــدم الســيطرة او غيـاب الحكـم، حيـث تشـترك كـل مـن الصـومال وجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة ليبـيريا وسـيراليون وسـوريا وغيرهـا في هـذه النقطـة إذ لا يمكـن ان تقـوم الدولـة بفـرض النظـام والقـانون علـى سـائر المنـاطق التابعـة لهـا وهـذا لا يعـني ان هـذه المنـاطق خاليـة مـن المؤسسـات الحكوميـة لكنهـا تكـون في الغالـب منفصـلة قانونيـاً عـن السـلطة المركزيـة ولا تمثلهـا في المنـاطق التبعـة لهـا وهـا لا يعـني ان هـذه المنـاطق خاليـة مـن المؤسسـات الحكوميـة لكنهـا تكـون في الغالـب منفصـلة قانونيـاً عـن السـلطة المركزيـة ولا تمثلهـا في المناطق بالشكل المطلوب[1].

ثانياً: معالم الفشل الخارجية

هناك خاصيتين بالنسبة لهذه النقطة تكمن في خاصية الانتشار او بالأحرى وجود موجة لاجئين في الدول المجاورة مثل ليبيريا وسيراليون في منتصف السبعينات وسوريا بعد **2011** وغيرها. الخاصية الثانية تكمن في عدم قدرة الدولة في الدخول في علاقات دولة عادية وتمثل نفسها في المجتمع الدولي، كذلك يصعب على المنظمات الدولية والدول تحديد الواجب التعامل معها بالنسبة للدولة الفاشلة[2].

أذن ان الدولـة الفاشـلة الـتي تكـون فاشـلة في الحفـاظ علـى المؤسسـات الـتي تـدار مـن خلالهـا الدولـة ومـن ثم تفقـد سـيطرتها علـى اقليمهـا كمـا بينـا سـابقاً وبهـذا تختلـف عـن الدولـة الضـعيفة الـتي تكـون محافظـة علـى المؤسسـات الا انهـا ضـعيفة. كمـا تبـين لنـا الـدكتورة (كـاتي كليمنـت) **Caty Clement** مـن خـلال تقـديمها ثـلاث نمـاذج للدولـة لتميزهـا عـن الدولـة الفاشـلة[1] في تقسـيم ثلاثـي الى الدولـة القويـة نسـبياً

ودولــة في ازمــة والدولــة الفاشــلة كمــا مبــين في لجــدول رقــم (2) ادناه. الــذي يمثــل التقسيم الثلاثي للدولة غير المستقرة .

الجدول رقم (2)

التقسيم الثلاثي للدولة غير المستقرة

ت	الدولة القوية نسبياً	الدولة في ازمة	الدولة الفاشلة
1	قــادرة علــى إدارة الصــراع وفرض الامن	غــير قــادرة علــى إدارة الصــراع وفرض الامن	غــير قــادرة علــى إدارة الصــراع وفرض الامن
2	قدرة البنية التحتية على تقديم الخدمات الأساسية	غــير قــادرة علــى الخــدمات الاجتماعيــة وتــوفير البــني التحتيــة الأساسية	غير قادر على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الاساسية
3	تقديم الخدمات الأساسية على جزء كبير من اقليمها لفترة زمنية دائمة	غير قادر على تقديم الخدمات على مناطق محدودة من اقليمها لفترة قصيرة من الزمن	عاجز عن السيطرة على جزء كبير من اقليمها ولفترة طويلة من الزمن

الجدول عمل الباحث[2] مع الاطلاع على بعض المصادر. منها اياد العنبر. مصدر سبق ذكره ص6: والمصدر (2)

المطلب الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة

أسس (راندولف كومبتون) **1957Randolph Compton** كي واشنطن مؤسسة بحثية وتعليمية غير حكومية عرفت بـ (صندوق **FFP**) **The Fund for peace** تخليداً لذكرى ولده الشاب (جون باركر كومبيون) الذي قتل في الحرب العالمية الثانية والذي كتب مقالة ناقش فيها النتائج الكارثية للحروب الحاجة لمدينة إنسانية تطور طرائق أخرى لحل الصراعات، وفي **2005** طور الصندوق، مؤشر الدولة الفاشلة **The Failed States Index** (**FSI**) الذي تضمن نظاماً رباعي التصنيف: إنذار، تحذير – متوسط ومستقر، لوصف الدول بالاعتماد على اثنى عشر مؤشراً، اجتماعية واقتصادية سياسية وعسكرية وعلى الرغم من توجيه جملة انتقادات للمؤشر تتصل بالأساس مفهوم

الدولة الفاشلة وبطبيعة المؤشرات وبأليات جمع وتحليل البيانات لازال يعد الأهم في قدرته الوصفية والتنبؤية[1].

هنـاك تصنيـف آخر للدولة الفاشلة يصدر من معهد بروكنجز (**The Brooking Intuition**) في عام **2008** صدرة دراسة اعده من قبل (سوزان رايز وستيوارت وباتريك) عن تصنيف الدول الضعيفة في البلدان النامية واعتمد على مايلي:**0(1)**

- مؤشــرات اقتصــادية: وتتضــمن الــدخل القــومي الإجمــالي للفــرد ونمــو النــاتج المحلــي الإجمـــالي وعـــدم المســـاواة في الـــدخل والتضـــخم الاقتصـــادي ونوعيـــة التضـــخم الاقتصادي.
- مؤشــرات امنيــة: تتضــمن شــدة الصــراعات، الاســتقرار السياســي وغيــاب الصــنف صدرت الانقلابات، انتهاكات حقوق الانسان، المناطق المتأثرة بالصراعات.
- مؤشــرات سياســية: وتتضــمن فاعليــة الأداء الحكــومي، ســيادة القــانون، مكافحــة الفســاد تقيم الحريات.
- مؤشــرات الرفــاه الاجتمــاعي: نســبة الســكان المســتفيدين مــن الميــاه المعقمــة وخــدمات الصرف الصحي، متوسط العمر المتوقع.

أولاً: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

غالبــاً مــا يأتي فشــل الدولــة علــى اصــعدة متوازيــة لا يمكــن الإمســاك بأيهمــا الســبب وأيهمــا النتيجــة بحيــث يصــبح الفشــل علــى الصــعيد الاجتمــاعي ســبباً لفشــل علـــى الصـــعيد الاقتصـــادي وعليـــه تفشـــل المؤسســـات السياســـية في تـــدارك الفشـــل المترتــب علــى الصــعيديين وقــد تعــزز عوامــل الفشــل الكاملــة داخــل الدولــة فتظهــر اعراضــها الاجتماعيــة والسياســية والاقتصــادية والمؤسســاتية وقــد تكــون عوامــل خارجيــة هي نقطة البداية في حلقة الفشل او بالعكس[2] وكما سبه هنا:

- العامــل الــديموغرافي: هــو الضــغوط علــى المجتمــع مــن قبــل الامــراض والكــوارث الطبيعيــة الــتي تجعــل مــن الصــعب علــى الحكومــة حمايــة مواطنيهــا او تثبيــت الافتقــار للقــدرة او

الإدارة وتتضــمن الضــغوط والمقــاييس المرتبطــة بالكــوارث الطبيعيــة والامــراض والبيئــة والتلــوث ونــدرة الغــذاء وســوء التغذيــة ونــدرة المــاء ونمــو الســكان ومعــدل الوفيــات وغيرها.

- **اللاجئــون والمهجــرون: الضــغوط المرتبطــة بالنــزوح الــتي تضــرب الخــدمات العامــة ويمكــن ان تهــدد الامــن منهــا مخيمــات اللجــوء ومخيمــات التهجــير والارواح والامــراض المرتبطــة بالهجرة ونسبة التهجير والقدرة الاستيعابية.**
- **الفقــر والانحــدار الاقتصــادي: الفقــر والانحــدار الاقتصــادي يقيــد قــدرة الدولــة علــى خدمــة مواطنيهــا لكونهــا غــير قــادرة علــى خدمــة نفســها ويحتمــل تولــد فجــوة بــين مــن يملكــون ومــن لا يملكــون وتتضــمن الضــغوط والمقــاييس المرتبطــة بالعجــز الاقتصــادي ومديونيــة الحكومــة والبطالــة وتوظيــف الشــباب والقــدرة الشــرائية ونســبة كــل فــرد مــن الإجمالي الناتج المحلي ونمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم[3].**
- **المظــالم الاجتماعيــة: عنــد وجــود تــوتر وعنــف بــين الجماعــات تتــدهور قــدرة الدولــة علــى تحقيــق الامــن وتزايــد احتماليــة العنــف المســتقبلي وتتضــمن العجــز العنــف الاثــني والعنــف الشــعبي والعنــف لطــائفي والعنــف الــديني[2]. هــذه وغيرهــا مــن المؤشــرات الاقتصــادية والاجتماعيــة الــتي تكــون ســبب لفشــل الدولــة لأداء مهامهــا الطبيعيــة امــا شعبها ومؤسساتها والتي بالنتيجة تؤدي الى الكثير من النتائج منها.**
- **التدهور الاقتصادي الكبير في عناصر الاقتصاد الداخلي للدولة: وتمثل الدخل القومي سعر الصرف، الميزان التجاري، معدلات الاستثمار، تقيم العملة الوطنية، معدل النمو، التوزيع الشفافية، الفساد والالتزامات الدولية المالية.**
- **عــدم القــدرة علــى تقــديم قــدر معقــول مــن الخــدمات العامــة للمــواطنين مــع تــدهور الخدمات المتوفرة وعدم القدرة على التجديد.**
- **غياب الرقابة والمحاسبة الحقيقية التي تقوم على مبدأ الجميع تحت القانون.**
- **غياب التوازن الغرض الاقتصادي لتحكرها اقلية مميزة.**

- **ارتفاع اعداد المواطنين الذين يعبثون تحت خط الفقر.**
- **غيــاب التنميــة الاقتصــادية في التعلــيم والوظــائف والــدخل ومســتويات الفقــر وتزايــد النزاعات الاثنية لهذه الأسباب.**
- **تفــاوت كبــير في الطبقــات الاجتماعيــة لتنحصــر في طبقتــين أحــدهما فاحشــة الشــراء وأخرى مسحوقة.**
- **اللجــوء الى المســاعدات الخارجيــة والقــروض دون ان يكــون هنــاك أي تطــور حقيقــي ملموس.**
- **غياب القدرة على تطوير وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية.**
- **ازدهــار الفســاد علــى نطــاق تــدميري علــى حســاب التعلــيم والامــداد العنيــف[1] وغــير ذلك من النتائج التي تعمل اليها الدولة ويصيبها الفشل التام.**

ثانياً: المؤشرات السياسية والعسكرية:

- **المؤشرات السياسية تمثل شرعية نظام الحكم عجز قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة ضعف او انعدام تطبيق حكم القانون وانتشار انتهاك حقوق الانسان ضعف الدولة في السيطرة على العنف عدم الاستقرار السياسي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول او فاعلين غير الدول[2] ، وسوف نأتي إلى توضيحها بشكل مفصل ادناه.**

1- **شرعية الدولة: الفساد وضعف التمثيل في الحكومة ينتهك مباشرة العقد الاجتماعي وفاعلية الحكومة والمشاركة السياسية والعملية الانتخابية ومستوى الديمقراطية والاقتصاد غير الشرعي وتجارة المخدرات والاحتجاجات والمظاهرات وصراعات القوة تؤثر جميعها على شرعية سلطة الدولة وتؤدي الى فشلها.**

2- **الخدمات العامة: توفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيره أدوار أساسية للدولة وتتضمن الضغوط المرتبطة بالشرطة والجريمة وتوفير التعليم والقراءة والكتابة والماء**

والصحة والبنية التحتية والرعاية الصحية النوعية والهاتف والانترنت وفاعلية الطاقة والطرق ونسبة الامية... الخ[3].

3- حقوق الانسان وحكم القانون: عندما تنتهك حقوق الانسان ولا تنال حماية منتظمة تفشل الدولة في مسؤولياتها النهائية والمرتبطة بحرية الطباعة، الحريات المدنية والحريات الأساسية، الانتحار بالبشر السجناء السياسيين، الاضطهاد الديني العذيب، الإعدام وحرية التعبير عن الرأي.

4- التدخل الخارجي: عندما تفشل الدولة في تحقيق التزاماتها الدولية والداخلية ربما يتدخل الفاعلون الخارجيون لتقديم الخدمات او التحكم بالشؤون الداخلية كما في حالة العراق في عقد التسعينات والتي تتضمن ضغوط مرتبطة بالمساعدة الخارجية ووجود المحافظين على السلام وحضور بعثات وتقدير الديون[1].

5- المؤشرات الأمنية: عندما تكون الدولة لا تتمتع باستقرار أمنى داخلي وتفتقد الى معايير الامن البشري او النظام قائم على الانقلابات العسكرية ودائما صراع مخيم على السلطة السياسية مما يتسبب في خلق الازمات الحادة وزيادة المخاطر ليس للدولة ذاتها فحسب بل يشكل تهديداً للامن والسلم الدوليين كما حصل في سوريا بعد **2011** والعراق عام **2014** عندما سيطر (داعش) الإرهاب على قيم كبير منه[2] لذلك ان الأجهزة الأمنية يجب ان تمتلك احتكار واستعمال القوة الشرعية والسيطرة على الصراع الداخلي من قبله وعدم تكاثر الجيوش الصغيرة او المليشيات والشغب والاحتجاجات والتمرد والاقتتال والتفجيرات والسجناء السياسيين وغيرها[3].

المبحث الثالث: توظيف مصطلح الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الامريكية

ان التركيز على بدايات ظهور مفهوم الدولة الفاشلة على المستوى العالمي يدلنا على ارتباط هذا المصطلح بالسياسة الخارجية الامريكية وذلك لمحاولة تبرير التدخلات العسكرية التي قامت بها خلال فترة بداية التسعينات والتي اختلف المحللون في نقطة الاهداف الامريكية الحقيقية من ورائها[1] ولاسيما بعد اعتماده في خطاب الادارة الامريكية انذاك (كما اسلفنا من قبل)في عهد الرئيس (بيل كلينتون) لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية وخاصة الامنية منها والتي باتت تهدد الامن والسلم الدولي وعليه لابد لتدخل الولايات المتحدة الامريكية لحماية الامن والسلم الدولي كما يزعم.

في حرب الخليج لاولى 1991وصفت الولايات المتحدة وحلفائها العراق بانه دولة خيبت امال مواطنيها وكانت دولة ضعيفة وفاشلة ولم تكن الاستعانة بهذا المصطلح الا سعياً لاظفاء الشرعية على العدوان الدولي على العراق وكانت هذه اللغة نفسها قد استخدمت لتبرير غزو افغانستان بقيادة الولايات المتحدة الامريكية 2001واحتلال العراق عام 2003[2] لذلك اقول هنا ان مصطلح (الدولة الفاشلة) يتخذ بقرار سياسي في المقام الاول اكثر من كونه نتيجة عملية تحليلية وان تطبيقه قد غير مشهد سيادة الدول لاسيما في الشرق الاوسط حيث تتعرض للتهديد اهم مصالح الولايات المتحدة على صعيد الطاقة والامن.

والدليل على ذلك ابقت الدول الغازية الوضع كما هو عليه قبل الغزو في الدول المحتلة والمحافظة على استمرارية ضعف الدولة وفشلها والفوضى حتى بعد الغزو كما حصل في افغانستان والعراق وغيرها وذلك لاطفاء الشرعية لاحتلالها لتلك الدول والاستفادة من مصطلح الدولة الفاشلة وتهديدها للامن الدولي [3]

أما في الفترة الحالية اي بعد احداث 11/ايلول 2001 فأن هذه التدخلات يتم تبريرها بالاساس بانها تدخل ضمن استراتيجية محاربة الارهاب حيث تربط الولايات المتحدة الامريكية قطبة انتشار الارهاب بضعف الدول او فشلها حيث ينطلق الحديث عن هذا الانتشار وضعف قدرات الدول المتوجه نحوها على مواجهته وذلك بالتركيز على الصومال كنموذج واضح المعالم للدولة الفاشلة اذ يقول مستشار الرئيس الامريكي السابق (جون

بريطانيا) سوف نحاول تعميق تعاوننا العسكري مع شركائنا في المناطق التي تحاول القاعدة التواجد فيها على غرار الصومال ومنطقة الساحل وجنوب شرق اسيا وفي نصف استراتيجية الامن القومي الامريكي لسنة **2010** تم الاشارة الى ان الدول في طريق الفشل تغذي الصراع وتضع الامن الاقليمي والعالمي في موضع الخطر وكذلك ما حصل بعد ظهور داعش [1]

وكثير ما تؤكد الولايات المتحدة الامريكية على حقها في التدخل العسكري ضد (الدول الفاشلة) في اي مكان في العالم [2] لكن السؤال هنا من اين لها هذا الحق؟ هل صرح به مجلس الامن الدولي واعطته لها منظمة الامم المتحدة اما ان قانونها الداخلي يسمح لها بذلك؟

ينص ميثاق الامم المتحدة (ان مجلس الامن سيحدد وجود اي تهديد للسلم او انتهاك للسلام او اي عمل عدواني وسيقوم بالتوصيات او يقرر ما الاجراءات التي ينبغي اتخاذها وفقاً للمادتين **41**و**42**) اللتين تفضلان (الاجراءات التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة) وتسمحان لمجلس الامن بان يقوم بالمزيد من الفعل اذا اكتشف ان اجراءات كهذه غير صحيحة والاستثناء الوحيد هو المادة (**51**)التي تسمح (بحق الدفاع الفردي او الجماعي عن الذات ضد (هجوم مسلح.....الى ان يتخذ مجلس الامن الاجراءات الضرورية لحفظ السلم والامن العالميين)وبغض النظر عن هذه الاستثناءات يجب على الدول الاعضاء (انت تمتنع عن التهديد واستخدام القوة في علاقاتها الدولية)[1]وان الولايات المتحدة الامريكية عضو بارزة في هذه المنظمة (منظمة الامم المتحدة) ويجب عليها الالتزام ببنود ميثاقها فهناك طرق مشروعة للرد على التهديدات الكثيرة لأمن العالم منها اللجوء الى مجلس الامن لاجازة اجراءات ملاءمة للرد على التهديد لكن نلاحظ لم يحدث ذلك بالنسبة لاحتلال العراق مثلاً.

يذكر نعوم تشومسكي في كتابة (الدول الفاشلة) الدولة الفاشلة هي الدول غير القادرة او غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان ام دولياً وحتى اذا ما كانت الدول الفاشلة تملك اشكالاً ديمقراطية الا انها

تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من اي جوهر حقيقي .ونعوم تشومسكي اذ يستكشف اخر المستجدات في سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية والداخلية يبين لنا استراتيجية اميركا لزيادة عسكرة كوكبنا بما يفاقم الى حد بعيد مخاطر نشوب حرب نووية. والتي كانت خطواتها الاولى في احتلال العراق الذي اجج غضب العالم وسخطه على الولايات المتحدة في المقابل تسعى (امريكا) الى اعفاء نفسها من كل موجبات المعايير الدولية واسس القانون الدولي المعاصر وبروتوكول كيوتو والاتفاقيات الدولية[2]مستفيدة من مصطلح الدولة الفاشلة او مكافحة الارهاب للإطاحة بالحكومات التي تعتبرها غير شرعية وغزو الدول التي ترى انها تهدد مصالحها وفرض عقوبات على الانظمة التي تعارضها [3]كما ذكرنا سابقاً–والامثلة على ذلك كثيرة –من حرب فيتنام والعراق وافغانستان وغيرها.

الخاتمة

ان مفهوم الدول الفاشلة يعد واحد من القضايا التي طرحت في العقد الاخير من القرن العشرين في العلاقات الدولية والتي تسببت بتحديات كبيرة للأمن الدولي فقد حظيت باهتمام واسع من قبل الساسة والمحللين بعد احداث **11** ايلول الذي كان يؤكد الرئيس الامريكي الاسبق جورج دبليو بوش آنذاك على ضرورة الاسراع بمواجهة الدول الفاشلة والمخاطر الناتجة عنها مستعملاً مفهوم الدول الفاشلة او مكافحة الإرهاب لتنفيذ استراتيجية معدة مسبقاً وإضفاء الصبغة الشرعية للهيمنة الامريكية والتدخل في كل ارض توجد فيها المصالح الامريكية والأمثلة على ذلك كثيرة (العراق – سوريا – ليبيا – افغانستان ------الخ) ولا ننكر ان هناك دول ضعيفة وبينا مؤشرات الدولة الضعيفة او الفاشلة والتي تؤثر على الامن الاقليمي والدولي بدون ادنى شك ويعتبر فشل الدول خطر يهدد الامن الانساني والامن الدولي لابد من مواجهته وهي مسؤولية تضامنية على جميع الدول القادرة والمنظمات الدولية وبالطرق السليمة واصلاح الحالة التي عليها بعض الدول

للمحافظة على الامن والسلم الدوليين لا عن طريق احتلال من طرف دولة واحدة تزعم انها فوق القانون الدولي وتحول الدول من دولة ضعيفة الى دولة منهارة كلياً رعاية لمصالحها واستغلال هذا الفشل لتمرير مشروعها في تلك الدولة .

الهوامش

(1) نعمان احمد الخطي، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة السابعة، دار الثقافة ،2011م، الاردن، ص11.

(2) زكريا أزم وعبد الفتاح، العلاقات الدولية، والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الحسن الأول، الأردن، 2014، ص86.

(3) حسن الطوالية، نظام الامن الجماعي في النظرية والتطبيق، عام الكتب الحديثة اربد، الأردن، 2005، ص18.

(1) عبد الوهاب محمد الجبوري، حول مفهوم الامن القومي العراقي ومرتكزاته الاستراتيجية، صحيفة دنيا الوطن الالكترونية، 2007/12/3.

(2) حسن الطوالية، المصدر السابق، ص14.

(1) هايل عبد المولى، طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان–الأردن، 2014، ص30.

(2) داود ضائي إسكندر، الدراسات الدولية تطور مفهوم الدولة في إطار نظريات العلاقات الدولية، مجلة مطالعات لاهبردي، العدد (27) طهران2006، ص110.

(1) Mltzen, Jennifer. Ontological security in world politics: state identity and the security Dilemma European Journal of international Relations, Vol 2006 – 12 – no 3.

(2) Call, Charles. Beyond the failed state Toward conceptual alternatives, European Journal of international Relations, 2010 – vol 17. Noz.

(1) اياد العنبر واسحاق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية، العدد 14، سنة 2015، ص2.

(2) http:// www.tansfnline.com /doi/pdf/ (10.1080/11-7-2014) Charles Tcall, The Fallacy of the Failed state, Third world oua rterly.

(3) نعوم نشومسكي، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكمكي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007، ص8.

? المفهوم الفيبري للدولة وهو مفهوم الدولة عند عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر والذي يعرف الدولة بأنها امة من الناس تدعى بنجاح حق استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية محددة. / ينظر ماكس فيبر: العلم والسياسة بوصفها حرفة ترجمة: جورج كتورة، مراجعة وتقديم: رضوان سيد (بيروت، المنطقة العربية للجه) 2011، ص263.

[1] عمر حمراوي (تشريع أزمات الدولة في الوطن العربي – ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين) الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت **2011**) ص**93**.

[2] اياد العنبر وسحق يعقوب، مصدر السابق، ص**7**.

[3] عمر حمراوي، مصدر سابق، ص**95**.

[4] لؤي خزعل جبر، الدولة الفاشلة في العراق قراءة تحليلة في مؤشرات الرثانة الدولية، مجموعة باحثين، كتاب الرثاثة في العرق، اخلال دولة ومساد مجتمع، الطبعة الأولى، بغداد – العراق / **2015**، ص**148**.

[1] أصغر كيوان حسيني، نظرية الدولة الضعيفة والفاشلة، إعادة تعريف جغرافيا الضعف السياسي، مجلة السياسة الدولية، طهران، العدد (**16**)، **2009**، ص**103**.

[2] محمود بزدان فام، الدولة الفاشلة والامن البشري، مجلة مطلعات راصبردي (استراتيجي) طهران – العدد (**46**)، **2010**م، ص**12**.

[1] مهران كامروا، الدول الضعيفة او الفاشلة في الشرق الأوسط، مركز الأبحاث الدراسات الدولية الإقليمية قطر – **2016**، تغريد موجز رقم (**11**) مجلة الشؤون الدولية، ص**4**.

[1] ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر **2010**، ص**66**.

[2] مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مُحَمَّد خيضر – سبكره الجزائر، **2012**، ص**19**.

[1] نقلا عن:–اياد العنبر واسحاق يعقوب مُحَمَّد، مصدر سابق، ص**7**.

[2] **Ment (The Nuts and Bolds of State Collapse: what to do when states fail? AQCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former Yugoslavia) paper presented at the American political science Association (Washington DC, 2005), p,p -4-5(2014-7-9) pdf-http:// www.compass.org/wpseries.**

[1] د. لؤي خزعل جبر، مصدر سابق، ص**146**.

[1] اياد عنبر واسحاق يعقوب، مصدر سابق ص**10**

[2] رنا أبو عمرة، تعثر انتقالي، أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدولة الفاشلة مجلة السياسة الدولية **http:/www.siyassaiorg.eg/Newscontent**(**106**)، **2013**، مجلة الكترونية.

[3] لؤي خزعل جبر، مصدر سابق، ص**147**.

[2] المصدر نفسه، ص**148**.

[1] عامر العمران، معايير الفشل: الدولة الفاشلة اقتصادياً، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية **6–2015**، دراسة ص**6**، **2017/5/3**،على الرابط **rawabetcenter.com/archives/11883**.

[2] اياد العنبر، اسحق يعقوب مُحَمَّد، مصدر سابق، ص**8**.

[3] نعوم نشومسكي، الدولة الفاشلة، مصدر سابق، ص7. وكذلك انظر فارس كمال نظمي، الرثانة في العراق، مصدر سابق ص148.

[1] لؤي خزعل جبر، مصدر سابق، ص149.

[2] رامين خانبكيي، دراسة حول واقع المرأة العراقية، مجلة (بثروهش نامة زنان) العدد (1) 2012 طهران، ص50.

[3] دانيل أيسر، الدولة الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الدولية الإقليمية دراسة كلية الشؤون الدولية، جامعة جودحتاون، قطر – الدوحة، 2016، ص7.

[1] مريم ابراهيم ,مصدر سابق.ص21.

[2] دانييل ايسر ,السياسة الهشة :الدولة الضعيفة في الشرق الاوسط ,دراسة مقدمة الى مركز الدراسات الدولية والاقليمية –الدوحة –قطر–2016م–ص8.

[3] دانييل ايسر ,مصدرسابق,ص9

[1] اسماء بن المغربش,التوازنات الاقليمية بمنطقة المغرب العربي ,رسالة ماجستير ,جامعة مُحَمَّد خيضر ,الجزائر 2011ص38

[2] نعوم تشومسكي ,الدولة الفاشلة ,مصدر سابق ,ص7

[1]نقلا عن:– نعوم تشومسكي ,الدولة المارقة (استخدام القوة في الشؤون العالمية) ترجمة:اسامة اسبر ,الطبعة الاولى , مكتبة الصبيكان,الرياض2004 ص34.

[2] نعوم تشومسكي الدولة الفاشلة ,ص7

[3] عمار ابن حمودة ,من الثورات الناعمة الى الدولة الفاشلة ,دراسة مقدمة الى مؤسسة مؤمنون بلاحدود للدراسات والابحاث .الرباط–المملكة المغربية 2017ص15 الموقع الالكترونيwww.mominoun.com